الأزمة العالمية دخلتها الدول جماعة وتغادرها فرادى

بقلم :

د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

على الرغم من ان الازمة الاقتصادية العالمية وما تحمله على الجانب السلبى من تدهور اقتصادى عالمى غير مسبوق الا انها فى واقع الامر أزمة إقليمية اى انها عندما حلت.. عمت على العالم كله وعندما تنقشع سوف تزول عن الدول كل بدورها وحجم اقتصادها، فنجد ان الدول المرشحة لاجتياز الازمة دون غيرها الدول الاوروبية مثل ألمانيا وفرنسا، ثم روسيا كقوة صاعدة ومتنامية، بينما نجد ان الولايات المتحدة الامريكية واليابان ستتأخر فى اجتيازها الازمة.

اما الصين فقد اجتازت سباق المارثون الطويل قبل غيرها اعتمادا على صفة استراتيجية تختص بها الا وهى ان حجم تجارتها الداخلية ممثلا فى السوق الاستهلاكى الصينى كان من الكبر والتنامى بحيث كان بمثابة رمانة الميزان حفظ للاقتصاد الصينى توازنه فى صورته المثلى، اما السوق الخارجى فلم تكن المنافسة فيه بهذه الضراوة نظرا لتدنى الاسعار الصينية من الاصل.

كما ان ايجابيات الازمة من انخفاض فى اسعار البترول- الغاز- النفط- البتروكيماويات- المحروقات- الحديد والمعادن وما يحمله هذا من ايجابيات تترجم اقتصاديا لصالح المستهلك من ناحية ولصالح الصناعات المتطورة من الناحية الاخرى سيكون له آثار ايجابية ملموسة على بعض الدول وآثار سلبية على البعض الآخر.

ومع تقديرى لكل ما اثير حول الآثار المتوقعة للازمة، ارى كرجل صناعة ان الدول دخلت الازمة العالمية جماعة وستغادرها فرادى، وتبقى ورشتة العلاج فى مصر فى تكامل السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، فهناك عدد من الإجراءات المقترحة لتجاوز الازمة المالية العالمية فى حدودها الدنيا دون ان يتعرض الاقتصاد المصرى لاى صدمات مؤثرة:

أولا: على المدى القصير:

١- إحكام سيطرة البنك المركزى على اداء البنوك ترشيدا للسياسة المصرفية والحفاظ على اموال المودعين مع توفير السياسة الجاذبة لتمويل الاستثمارات الآمنة.

٢- إيجاد آلية لإعادة جدولة الديون للقطاع الصناعى والتشييد والبناء بشرط استيفاء شروط الملاءة مقابل نقص السيولة، وذلك للتقليل من معدلات التعثر لظروف خارجة عن إرادة تلك المؤسسات والحفاظ على العمالة فى ظل توافر باقى عناصر النجاح لتلك الشركات.

٣- النظر فى تخفيض اسعار الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وذلك لخفض الكلفة الصناعية وخفض اسعار المنتجات فى مواجهة الازمة وخلال احتدامها.

ثانيا: على المدى المتوسط:

١- إعادة الشركات للقيد بالبورصة والتى تم شطبها لقلة حالات التداول على اسهمها اذ ثبت ان الاسهم المملوكة للمصريين هى عنصر استقرار للبورصة فى مواجهة رأس المال الاجنبى وهو ما يسهم ذلك فى دعم اداء البورصة المصرية فى مواجهة رأس المال الاجنبى المغامر.

٢- استكمال مشروعات البنية الاساسية وعلى رأسها السكة الحديد باعتبار ان فى دعم هذا المرفق الحيوى الهام وصولا به لتحقيق قدر ملموس من الطموحات القومية المعلقة عليه حلا لكثير من مشاكل الصناعة فى مرحلتها الحالية ولما لأثره البالغ فى دعم لاداء الاقتصاد المصرى.

٣- استكمال المشروعات التى تتوفر لها عناصر النجاح والمملوكة للدولة

مثل فوسفات ابو طرطور لاسيما فى ظل جدوى الاستفادة من ارتفاع اسعار الفوسفات عالميا والتى زادت من ١٧ دولارا للطن عام ٢٠٠٤ لتصل إلى ما بين ٨٠ و ١٠٠ دولار هذا العام.

٤- توجيه البنك المركزى لاعتماد آليات وكيانات اقتصادية تشترى الديون البنكية المتعثرة بأسعار مناسبة واقتضاء قيمتها من المدينين سيىء الأداء تجنبا لوقوف البنوك فى موضع الخصومة العلنية امام المحاكم فى مقابلة عملائها، ولاشك ان لهذا ابلغ الاثر فى تحسين صورة البنوك امام جميع العملاء وتشجيع الكيانات الاقتصادية التى لا تتعامل مع البنوك وذلك لتطبيق تلك السياسة المطبقة عالميا بالمصارف الاجنبية.

ثالثا: على المدى الطويل:

١- دعم الانشطة ذات الاهمية الاستراتيجية التى تأثرت سلبا بالازمة الاقتصادية وتوجيه الدعم لها مقابل استحواذ الدولة على انصبه من اسهمها تقابل قيمة الدعم وذلك للخروج بها من الازمة مع تحقيق عائد يقابل استثمار الدولة لصالح الخزانة.

٢- استكمال سياسة الدولة فى الاصلاح الاقتصادى وذلك لدعم التنمية الاقتصادية وتخطى الازمة.

٣- استكمال سياسة الدولة فى الإصلاح التشريعى الذى يتصل بالمؤثرات الاقتصادية مثل التحكيم فى قضايا حماية الملكية الفكرية والدوائر القضائية الاقتصادية لمحاربة التضخم والبطء الاقتصادى.

بقى ان نشير إلى ضرورة توجيه وحسن الاستفادة من اوجه الدعم الدولى من اليابان والاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة الامريكية لدعم دول الشرق الاوسط وافريقيا هذا من ناحية، ومن الناحية الاخرى على كل دولة تقع عليها مسئولية دعم صناعاتها ومواطنيها وفقرائها بالصورة التى تراها مثلى، واذا كان الامر دعما فليكن دعما عادلا وليكن ضخه فى اول المنظومة ليستفيد منه الجميع.

ويبقى فى النهاية ان سياسة الدولة فى اطلاق خطة شاملة للإصلاح على اختلاف محاورها وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبى والاصلاح الديمقراطى وإطلاق الحريات والإصلاح التشريعى والإصلاح التعليمى والإصلاح الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى والإصلاح الهيكلى لكوادر الدولة والتصدى للفساد والبيروقراطية مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية والاستثمار. كل ذلك من شأنه ان يحسن من الاداء الاقتصادى ويطلق المؤشرات الاقتصادية بصورة تصاعدية متنامية.

جريدة الاخبار (صفحة ١٦ - ٢٠٠٩/٨/١٦)